الأحزاب الشيعية العراقية تلجم طموح رئيس الوزراء عبر الإمساك بـ«حنفية» تمويل عجز الموازنة

استخدام المسألة المالية لضرب تحالف ناشئ بين الكاظمي والبارزاني

إصرار الأحزاب والكتل السياسية الشيعية على تخفيض مبلغ تمويل عجز ميزانية الدولة من احتياطي البنك المركزي، لم يكن بدافع حرصها على حماية أموال المجموعة الوطنية وحسن التصرّف في موارد الدولة من قبل تلك القوى المعروفة أصلا بفسادها الكبير وبمسؤوليتها عن إهدار مئات المليارات من الدولارات من أموال النفط العراقي، بل جاء في إطار حسابات سياسية على رأسها، عدم تمكين مصطفى الكاظمي من تمويلات تمكّنه من إنجاز مشاريع تنموية ومبادرات اجتماعية من شأنها تحسين شعبيته قبل الاستحقاق الانتخابي المفصلي المقرر في صيف العام القادم.

حسابات بغداد عمقت أزمة أربيل

بغداد – أفلتت الحكومة العراقية من أزمة خانقة عندما صوّت البرلمان، فجر الخميس، على تمرير قانون تمويل عجز الموازنة من احتياطي البلاد الفيدرالي، كي يفتح البنك المركزي خزائنه ويضع تحت تصرّف مصطفى الكاظمي قرابة 10 مليارات دولار، ستمكنه من دفع رواتب الموظفين حتى نهاية 2020.

وتعقّدت أوضاع العراق الاقتصادية بسبب هبوط أسعار النفط، فيما عمقت جائحة كورونا تأثير الأزمة، حتى وصل الأمر إلى عجز الحكومة عن تأمين رواتب نحو سبعة ملايين شخص بين موظف ومتقاعد وجندي ورجل أمن وعاطل وعاجز.

وشكل هذا الأمر مصدر قلق على نطاق شعبي واسع، إذ من النادر أن توجد عائلة عراقية واحدة ليس لديها فرد من أفرادها يعمل في وظيفة حكومية أو يتلقى راتبا ثابتا، لذلك فإن حركة اقتصاد البلاد الداخلية تعتمد على رواتب الموظفين بشكل شبه تام، بسبب تخلّف القطاع الخاص.

فيان صبري

قانون تمويل العجز مُرر بعنصرية وتآمر ضد كردستان

وقرّرت الحكومة استخدام احتياطي البنك المركزي لمعالجة عجز الموازنة العامة، لكن استقلالية البنك وفقا للقانون أجبرتها على الاستعانة بالبرلمان.

وأعدت الحكومة قانونا طارئا يسمح لها باقتراض نحو 35 مليار دولار من البنك المركزي، وعرضته على مجلس النواب الذي ردّ بأن الرقم المطلوب مبالغ فيه.

وخلال الأيام الأربعة الماضية لم تتوقف المفاوضات بين الحكومة والبرلمان لردم الفجوة بشأن القانون.

وألمحت الحكومة عبر وسائل الإعلام إلى أن البرلمان يعطل صرف رواتب الموظفين لغايات سياسية، فردّت بعض الكتل النيابية بأن الحكومة تستخدم الرواتب حجة للحصول على تمويل لمشاريع غير ضرورية.

وقبيل موعد جلسة التصويت على قانون الاقتراض، انكشفت الدوافع الحقيقية للسجال بشأن الرواتب.

وقالت مصادر سياسية إن جميع الكتل السياسية الشيعية تخشى أن يقوم الكاظمي باستخدام أموال البنك المركزي لصناعة شعبية جارفة قبيل الانتخابات المقررة في صيف العام 2021.

وأضافت المصادر أنه بحلول منتصف ليل الأربعاء إلى الخميس كانت المفاوضات قد تحولت من مالية فنية بين حكومة وبرلمان إلى سياسية بين الكاظمي وممثلين عن الكتل الشيعية في مجلس النواب.

وقبيل فجر الخميس، بدأت جلسة التصويت على قانون الاقتراض، برغم طلب الكتل الكردية تأجيل الأمر عدة ساعات، لحسم خلافات تتعلق بمطالبها.

وتريد الكتل الكردية أن يتضمن القانون تغطية ديون إقليم كردستان لبعض الشركات الأجنبية عن عمليات استخراج النفط، فيما رفضت الكتل الشيعية هذا الأمر، لأن الإقليم الكردي لا يسلّم بغداد جميع عائدات بيع النفط المستخرج من أراضيه.

ولم تغب عن أذهان بعض قادة الكتل الشيعية وهم يناقشون قانون الاقتراض، العلاقة المتنامية بين مصطفى الكاظمي والقادة الأكراد لاسيما، قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، وهي علاقة من المحتمل أن تتحوّل إلى تحالف انتخابي استعدادا للاستحقاق المقبل.

ولذلك لم تخل الصيغة التي تمّ تمريرها من القانون من ضغوط على الإقليم الذي يواجه أزمة خانقة وصعوبات كبيرة في الإيفاء بالتزاماته المالية إزاء سكانه والجهات والشركات التي يتعامل معها.

وعبّرت سلطات الإقليم عن غضبها من تمرير القانون بتلك الصيغة. وقالت رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان العراقي فيان صبري، الخميس، إن قانون تمويل العجز مُرر بعنصرية، متّهمة كتلا شيعية بالتآمر على كردستان.

ونقلت وسائل إعلام عراقية عن صبري قولها "شاركنا في جلسة مجلس النواب العراقي بناء على وعود من رئيس المجلس محمد الحلبوسي وعدد آخر من النواب، بتأجيل الفقرة الخاصة بإقليم كردستان في قانون تمويل العجز المالي، لكننا تفاجأنا بعرض المادة للتصويت وإطلاق إساءات تطال الإقليم من قبل بعض النواب، ما دفعنا إلى مغادرة القاعة وبعدها تم تمرير القانون، بأهواء عنصرية".

وأضافت صبري "هناك اعتراض على المادة المتعلقة بحصة إقليم كردستان"، موضحة أنه "كان من المفترض تحديد حصة الإقليم حسب موازنة 2019 نظرا لعدم وجود الموازنة الجديدة بعد".

وأكدت أنّ "الاعتراض كان كلّيا من قبل الكتل الشيعية في البرلمان، وتمت المطالبة بإلزام إقليم كردستان بتسليم بغداد الواردات النفطية المتفق عليها، إلى جانب جزء من الواردات غير النفطية، وتحميل الطرف الممتنع المسؤولية القانونية، حيث لن يتم تسليم الإقليم حصته من الموازنة في حال عدم تسليمه وارداته المتفق عليها مع الحكومة الاتحادية". ولفتت إلى أن "الحلبوسي اضطر إلى طرح المقترح المتعلق بإقليم كردستان بسبب اعتراض الكتل الشيعية على التأجيل، ما دفع الكتل الكردية للخروج بشكل كامل من قاعة البرلمان، حيث جرى التصويت دوننا".

وتابعت صبري أنه "تم التعامل بنفس عنصري ضد الأكراد في مجلس النواب من قبل الكتل الشيعية، وأن المقترح هو ضد إقليم كردستان، وهناك مؤامرة حيكت ضد الإقليم من قبل الكتل البرلمانية، وخاصة الشيعية، التي صوتت على المقترح المجحف بحق الإقليم"، متسائلة عن "سبب لجوء بغداد إلى التصويت على قانون اقتراض في وقت كان أولى بها التصويت على الموازنة مثلا"، ومضيفة "لماذا لم يتم إقرار الموازنة حتى الآن، رغم مضي أشهر على عمر الحكومة الجديدة".

ورغم غضب النواب الأكراد ومقاطعتهم التصويت، فقد حتمّت حاجةُ الحكومة إلى تشريع قانون الاقتراض وإدراك الكتل الشيعية لحقيقة أنها ستواجه الشارع إذا استمر تعطيل رواتب الموظفين، التصويتَ لصالح تمويل عجز الموازنة.

لكن النبأ السيء للحكومة أن مجلس النواب خفض قيمة مبلغ القرض من 35 مليار دولار إلى 10 مليارات، على أن يتم تخصيص 20 في المئة منه لتنفيذ مشاريع تنموية.

وتضمن قانون "تمويل العجز المالي لسنة 2020" الذي صوّت عليه البرلمان تغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية والمحاضرين والأطباء والكوادر الصحية والأجراء والمتعاقدين، ومستحقات الفلاحين، ومخصصات الأدوية والبطاقة التموينية ومكافحة وباء كورونا.

كما خصص القانون نحو 330 مليون دولار لتمويل مشروع ميناء الفاو الكبير.

ويمكن للحكومة العراقية أن تواصل التنفس حتى نهاية العام الجاري، لكنها ستبقى تحت الضغط ما لم تتحسّن أسعار النفط.

ويقول مراقبون إن مصير رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على المستوى السياسي مرهون بالانتخابات القادمة، التي من المنتظر أن تضعه على الخارطة السياسية الشيعية.

وتمنع الأزمة المالية في العراق رئيس الوزراء من إطلاق أي مشاريع تنموية خلال المرحلة الحالية، لذلك راهن على قانون الاقتراض كي يوفر بعض الأموال لتحقيق البعض من خططه. ومن دون هذه المشاريع، لن يتمكن الكاظمي من ترسيخ نفسه ضمن خارطة التنافس السياسي الشيعي خلال الانتخابات المقبلة.

قطر ترهب الشهود لعرقلة إدانتها في قضية تمويل جبهة النصرة

لندن – لجأت قطر إلى اعتماد طرق غير مشروعة تتضمّن تعدّيات خطرة على نظام العدالة في بريطانيا وذلك لمحاولة تطويق فضيحة جديدة تتعلّق بتمويلها للإرهاب يتوقّع أن تكون لها تبعات قانونية بعد أن وصلت إلى أروقة المحاكم البريطانية.

وعبر التهديد والابتزاز تحاول قطر الضغط على ثمانية سوريين متضرّرين من إرهاب جبهة النصرة في بلادهم ورفعوا قضايا أمام المحكمة العليا في بريطانيا تتضمّن اتهاما للدوحة بالمسؤولية عما حدث لهم باعتبارها هي الموّل للتنظيم المتشدّد التابع لتنظيم القاعدة.

وتأتي هذه القضية كإحدى تبعات التورّط القطري الكبير في الملف السوري، حيث كانت الدوحة قد دخلت على خط الثورة التي اندلعت ضدّ حكم بشّار الأسد في بداية العشرية الحالية.

وفي إطار محاولتها قطع الطريق على القوى المعتدلة ولأجل الدفع بالإسلاميين المتشدّدين إلى سدّة الحكم في حال سقوط النظام، وظفت قوّتها المالية لدعم تلك القوى التي من بينها تنظيمات مصنّفة إرهابية، وأدّى ذلك إلى "تعفين" الملف السوري وانحرافه إلى منزلقات دموية عصفت بأرواح الآلاف من السوريين وتسبّبت في تشرّد مئات الآلاف الآخرين.

وقالت المحكمة إن الدولة القطرية تدبّر مؤامرة إجرامية لإفساد العدالة البريطانية من خلال الرشوة وترهيب الشهود ووضع أجهزة غير مشروعة لمراقبة تحرّكاتهم. وذكرت المحكمة العليا أنّ هذه الإجراءات صدرت في محاولة لمنع وصول تهم المسؤولية عن تمويل الإرهاب خلال الحرب الأهلية السورية إلى أمير قطر.

وفي تفاصيل محاولة الترهيب القطرية للشهود في القضية والتي أوردتها صحف بريطانية، فقد وصل رجلان مسلحان وملثمان إلى منزل شاهد رئيسي في الليل. وقال للمحكمة إنّ "ثروة لا توصف" عرضت عليه لأجل الكشف عن هويات عدد من رافعي الدعوة ضدّ قطر، كانت المحكمة البريطانية قد منحتهم حقّ عدم الكشف عن هوياتهم لدواع تتعلّق بأمنهم الشخصي.

وشرعت السلطات البريطانية في التحرّك ضدّ محاولة الترهيب القطرية ، حيث فتحت شرطة مكافحة الإرهاب تحقيقا في شبهة تعرض مقدمّي الدعوة والشهود في قضية تمويل "بنك الدوحة" للإرهاب، إلى تهديدات وعمليات ابتزاز من قبل مسؤولين قطريين. وأوردت صحيفة الغارديان البريطانية في تقرير لها تفاصيل عن مزاعم بمحاولات لعرقلة سير العدالة خلال جلسة استماع للمحكمة في لندن الأربعاء في قضية تتعلق بدعوى تعويض قدمها ثمانية لاجئين سوريين ضد البنك المذكور ومقره الأساسي في العاصمة القطرية الدوحة.

ورفع اللاجئون السوريون قضية لدى المحكمة العليا البريطانية ضد البنك بتهمة تحويل أموال إلى جبهة النصرة التي تحوّل اسمها لاحقا إلى جبهة فتح الشام، وتسيطر اليوم على مساحة واسعة في شمال غرب سوريا.

وقال المدعون السوريون إنهم اضطروا للفرار إلى هولندا بعد أن دمرت جبهة النصرة مرافق عيشهم ومنازلهم في سوريا ويطالبون اليوم البنك القطري بتقديم تعويضات على الضرر الذي لحق بهم جراء تمويله للتنظيم الإرهابي.

وخلال جلسة الأربعاء كشف المحامي بن إمرسون، الذي يمثل أربعة من المدعين، للمحكمة العليا عن تعرض موكليه لمضايقات وترهيب وضغط ومراقبة سرية في الخارج وتهديد من قبل رجال مسلحين وملثمين أثناء الليل ومحاولة رشوة وغيرها من الأساليب.

وأوضح المحامي أن قيادة مكافحة الإرهاب في شرطة العاصمة البريطانية، تلقت تفاصيل حملة الترهيب التي تنطوي على محاولات لعرقلة سير العدالة في كل من المملكة المتحدة وهولندا.

وأضاف أن المحكمة استمعت إلى الوقائع التي شملت محاولات رشوة الشهود ومراقبتهم والتحرش بهم. وأشار إلى أن حملات الترهيب جاءت بأوامر من دولة قطر، موضحا أن التهديدات الأخيرة شملت زيارات ليلية قام بها رجال مقنّعون إلى منازل الضحايا هذا الأسبوع.

وكشف إيمرسون للمحكمة أن أربعة من رافعي الدعوة أجبروا فعليا على الانسحاب خشية على حياتهم.

> **سوريون يتعرّضون لتهديدات بالسلاح وعمليات مراقبة غير قانونية بسبب تقديمهم دعوى ضد قطر أمام القضاء البريطاني**

واضطرت القاضية روزاليند، إلى إعلان تأجيل القضية التي وصفتها بالشائكة حتى يمكن "إدارتها بقوة أكبر" وجمع أدلة أقوى.

وبعد جلسة الاستماع قال جيسون ماكوي، الشريك البارز في شركة المحاماة ماكوي آند بارتنرز، "من الواضح أن المدعين لن يحصلوا على محاكمة عادلة إذا استمرت هذه الأعمال المزعومة. ولدينا إيمان بأن نظام العدالة البريطاني سوف يتعامل بشكل مناسب مع هذه الأمور، وبعد ذلك سيمكن قضية عملائنا من الاستمرار دون عوائق".

جنود قطر دفاعا عن أوهامها

التحرش بأمن السعودية يمتد من جدة إلى لاهاي

لاهاي - أعلنت الشرطة الهولندية أن عدة رصاصات أطلقت، الخميس، على السفارة السعودية في لاهاي من دون وقوع إصابات، موضحة أنها فتحت تحقيقا لمعرفة الجناة وتحديد طبيعة العملية.

وجاء الحادث الذي وصفته السعودية بـ"الهجوم الجبان" غداة هجوم بعبوة ناسفة في مقبرة لغير المسلمين في جدة غربي المملكة. وتبنى تنظيم داعش الاعتداء، وذلك في بيان نشرته، الخميس، حسابات جهادية على تطبيق تلغرام. وسبقت العمليتين محاولةٌ طعن تعرّض لها حارس أمن بقنصلية فرنسا.

وجاءت مختلف تلك العمليات في أجواء مشحونة بالجدل والمزايدات التي ثارت بسبب نشر رسوم مسيئة للرسول محمد (ص) في فرنسا، ومقتل فرنسيين في عمليات إرهابية وقف خلفها إسلاميون متشدّدون. وتميز الموقف السعودي من تلك الأحداث بالاعتدال وعدم الانسياق وراء التصعيد الإعلامي والتحريض الديني، حيث أدانت المملكة الإساءة إلى الرسول ورفضت في نفس الوقت اعتماد العنف والإرهاب للردّ عليها.

ولم يسلم الموقف السعودي من تشكيك وتحريض قادتهما جهات سياسية وإعلامية مرتبطة بقطر وتركيا.